رغم التراجع في أعداد المشاريع المسجلة بنسبة ٦٧٪ :

ارتفاع رأس المال الاستثماري في ٢٠١١م إلى ١٨١,٦ مليار ريال

■ ،كتب / علي البشيري

ارتفع رأس المال الاستثماري المسجل بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها ومكاتبها بالمحافظات خلال عام ٢٠١١م إلى ١٨١ مليارا و٦١٢ مليون ريال مقابل ١٢٩ مليارا و٨٠٢ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وبزيادة تبلغ ٥١ مليارا و٨١٠ ملايين ريال .

وبالرغم من زيادة رأس المال المستثمر ، الا ان عدد المشاريع المسجلة انخفض بنسبة ٦٧٪ ، حيث تراجع إلى ٩٧ مشروعاً استثمارياً مقابل ١٦٤ مشروعا خلال نفس الفترة .

وبين التقرير السنوي الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار أن الموجودات الثابتة للمشاريع انخفضت بنسبة ٤٦٪ ،حيث تراجعت إلى ٣٤ مليارا و٩٩٠ مليون ريال مقابل ٨١ مليارا و٩١٢ مليون ريال .

ومن المتوقع أن توفر المشاريع المسجلة فرص عمل تقدر بـ٤٣٥٠ فرصة مقابل ٤٥٢٣ فرصة عمل خلال نفس الفترة .

وكانت إحصائية حديثة كشفت أن المشاريع الاستثمارية التي بدأت نشاطها وقيد التنفيذ بلغت خلال عام ٢٠١٠م بلغت تكلفتها ٢٢ مليارا و٤٦٧ مليون ريال تمثل ١٧,٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع الاستثمارية المسجلة خلال نفس العام .

وأوضحت البيانات أن المشاريع الاستثمارية المنفذة في القطاع الصناعي احتلت المرتبة الأولى ، حيث بلغت تكلفتها ١٨ مليارا و٣٦٦ مليون ريال تمثل قرابة ٧٢٪ من إجمالي المشاريع المنفذة ،و١٨٪ من إجمالي المشاريع المسجلة في قطاع الصناعة .

كما بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في القطاع الخدمي ٦ مليارات و٢٣٩ مليون ريال تمثل ١٩,٧٪ من إجمالي المشاريع المسجلة في هذا القطاع. فيما بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في القطاع السياحي مليارا و٥٣٥ مليون ريال ، وفي القطاع الزراعي ٣٢٦ مليون ريال .

يذكر أن تكلفة المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال العام ٢٠١٠م بلغت نحو ١٢٩,٨ مليار ريال .

وتسعى حكومة الوفاق الوطني أكدت إلى تشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار وكذا توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير آلياته على أساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السلعي ومجالات التنمية البشرية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وبما يسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

كما تضمن برنامج حكومة باسندوة مراجعة القوانين والأنظمة المحفزة للبيئة الاستثمارية واستعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالمناخ الاستثماري في اليمن واستغلال الأهمية الإستراتيجية لمدينة عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).

وتسعى الحكومة إلى وضع برامج تفصيلية للبدء بتنفيذ برنامج الخطة الاقتصادية لعدن من خلال زيادة حركة الوافدين إلى مطار عدن الدولي وتوسعة رصيف ميناء عدن للحاويات وتنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة عدن وبناء رصيف جديد للبضائع السائبة وكذا بناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة وتنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية والعمل على تحديث خدمات ميناء عدن والترويج للمنطقة الحرة وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية والأعمال التجارية والخدمية فيها .

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد دعت إلى وضع رؤية صحيحة ومتميزة لقطاع الاستثمار تعمل على تعزيز دورة المستقبلي وتزيد من مساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة خلال السنوات القادمة .

وقالت: إن ذلك يتطلب المزيد من الجهود وبالذات في جانب تطوير مقومات وجوانب البيئة الاستثمارية الملائمة واللازمة لتوسيع المشاركة الاستثمارية للقطاع الخاص وزيادة نصيب اليمن من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المنطقة وزيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في هيكل النفقات العامة للدولة وبالأخص الموجهة نحو البنية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تطوير وتحسين مستويات الأداء للمؤسسات الداعمة والمؤازرة للقطاع الخاص سواءً المؤسسات الحكومية أو الأطر الخاصة وبما يسهم في تحسن الأداء الاستثماري الخاص.

دعوة البنوك المحلية لتنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

■ ،كتب/محمد راجح

دعا تقرير اقتصادي البنوك المحلية التجارية والإسلامية إلى تنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في اليمن.

وأكد التقرير وجود عوامل جذب واعدة في القطاع المصرفي اليمني تمثل فرصاً استثمارية واعدة ومغرية يمكن استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل في دعم التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن هناك ضرورة لتقوية أداء القطاع المصرفي اليمني وتعزيز عوامل الجذب الاستثمارية التي يتمتع بها والعمل على جذب مدخراته وودائعه في تمويل المشاريع المحلية التنموية والاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للجهاز المصرفي التجاري والإسلامي من جانب منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن دوره ما يزال أقل من المستوى المطلوب في العملية الاستثمارية والتنموية الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات مناسبة لتشجيع البنوك للمساهمة بفعالية أكبر في النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في اليمن ويأتي على رأس هذه الآليات حسب ما يشير إليه التقرير توفير الضمانات القانونية اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهمية توطين شركات مساهمة وطرح اسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة ومن هنا تكمن وظيفة البنوك الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أهمية إنشاء شركة أو مؤسسة تعنى بضمان القروض تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقترض بحدود ٨٠٪ بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الحالية وإنشاء مصارف متخصصة بالمجال العقاري.

ميناء عدن يستقبل ٢٤ سفينة حاويات

■ عدن/سبأ

استقبل ميناء الحاويات بعدن خلال ديسمبر الماضي ٢٤ سفينة حاويات تحمل جنسيات عالمية مختلفة.

وأفادت إحصائية ملاحية بميناء عدن تلقت "سبأ" نسخة منها أن السفن الواصلة التي تسير رحلات ملاحية دولية منتظمة ما بين الموانئ الآسيوية والشرق الأقصى والموانئ الأوروبية والأفريقية وموانئ الخليج والسعودية ودبي أفرغت ٤٥ ألفاً و٧٢٢ حاوية من مختلف الأحجام .. مشيرة الى أن الحاويات حوت بضائع استهلاكية ومواد بناء ومعدات فنية لعدد من المؤسسات الحكومية والخدماتية والخاصة والمشاريع التنموية الاستثمارية الجاري العمل فيها حاليا بالمنطقة الحره بعدن.

دراسة تدعو لتطبيق استراتيجية لتطوير السوق التجاري المحلي

■ ،كتب/أحمد الطيار

كشفت دراسة اقتصادية حديثة أن السوق التجاري في اليمن لايزال يمارس الكثير من أعماله بعشوائية ويفتقد لتطبيق طرق حديثة للعمل البعيد عن الاحتكار وأساليب التنظيم والمنافسة.

ودعت الدراسة التي اعدها مركز الاستشارات الاقتصادية الحكومة والقطاع الخاص إلى التعاون في تطبيق استراتيجية وطنية للتجارة الداخلية ترتكز على أسس ومنطلقات الحرية والمنافسة، مع مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية.

وفيما دعت هذه الدراسة إلى ضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج حثت بشدة على أهمية استكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

مشددة على ضرورة إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وأكدت على الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

وطالبت بمراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية)، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط..